الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة الحقوق و الحريات والعلاقات الخارجية

حول

مشروع القانون الأساسي المتعلق

بالموافقة على بروتوكول الإتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس

لشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة، و المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى، حول اتفاق إطاري بين الجمهورية التونسية والإتحاد الأوروبي بخصوص المبادئ العامة لمشاركة الجمهورية التونسية في برامج الإتحاد

(35/2015)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 25 / 05 / 2015

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** نص الاتفاق**

تاريخ انتهاء الأشغال: 05/ 10 / 2015

رئيسة اللجنة: بشرى بلحاج حميدة

مقرر اللجنة : أيمن العلوي

نائب الرئيس: نوفل الجمالي

القرر ة المساعد: الخنساء بن حراث

المقرر ة المساعد: إيمان بن محمد

نظر اللجنـة
لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية
تاريخ إحالة المشروع: 2015/05/29
جلسة اللجنة عدد 1: 2015/09/30 . **قرار اللجنـة:** الموافقة على مشروع القانون **تاريخ إنهاء الأشغال:** **5 اكتوبر 2015** **رئيسة اللجنة:** بشرى بلحاج حميدة **مقرر اللجنـة :** أيمن العلوي

أولا تقديم المشروع :

يتعلق مشروع القانون الأساسي بالموافقة على بروتوكول الإتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس لشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة، و المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى، حول اتفاق إطاري بين الجمهورية التونسية والإتحاد الأوروبي بخصوص المبادئ العامة لمشاركة الجمهورية التونسية في برامج الإتحاد.

في هذا الإطار، أحيل على لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية مشروع القانون الأساسي عدد (35/2015) المتعلق بالموافقة على بروتوكول الإتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس لشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة، و المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى، حول اتفاق إطاري بين الجمهورية التونسية والإتحاد الأوروبي بخصوص المبادئ العامة لمشاركة الجمهورية التونسية في برامج الإتحاد، لتتعهد به أصالة. و تضمنت صيغته الأصلية فصلا وحيدا.

حيث ورد في وثيقة شرح الأسباب المرفقة بالمشروع أن البروتوكول موضوع الموافقة يهدف للسماح لتونس بالمشاركة في برامج الإتحاد الأوروبي التي ترغب فيها وذلك حسب الجدوى و المصلحة الوطنية كما أن هذه المشاركة تستوجب المساهمة في ميزانيتها و يمكن للجانب الأوروبي أن يخفض في المساهمة المادية للجانب التونسي أو يمولها جزئيا (ticket d'entrée).

علما و أنه تم التوقيع على هذا البروتوكول على هامش الدورة 11 لمجلس الشراكة بين تونس و الإتحاد الأوروبي المنعقدة ببركسال يوم 17 مارس 2015 و تعد تونس من البلدان التي أبرمت هذا النوع من البروتوكولات مع الإتحاد الأروبي على غرار المغرب و الأردن وأرمينيا و ملدافيا و أكرانيا.

ثانيا أعمال اللجنة:

تداولت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على بروتوكول الإتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس لشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة، و المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى، حول اتفاق إطاري بين الجمهورية التونسية والإتحاد الأوروبي بخصوص المبادئ العامة لمشاركة الجمهورية التونسية في برامج الإتحاد.

وقد مثل النقاش العام حول مشروع القانون مناسبة لتداول اللجنة بخصوص دورها في تفعيل العلاقات الدولية من ذلك المنظومة التشريعية والقانونية ذات الصلة بعلاقة الدولة بالإتحاد الأوروبي ولاحظت عدم توفر كل الوثائق و الإتفاقيات ذات الصلة بالبروتوكول وفيما يخص علاقة الدولة التونسية بالإتحاد باعتبارها الإطار الذي تتنزل فيه الموافقة على البروتوكول.

و حيث أن الموافقة على هذا البروتوكول من شأنها ضمان المشاركة الفعلية لتونس في برنامج الإتحاد. إذ تكمن أهميته في أنه يمثل شرطا أوليا للسماح لتونس للنفاذ إلى البرامج الأوروبية الحالية و المستقبلية المفتوحة إلى دول الجوار و التي تشمل العديد من الميادين التي تخص البحث العلمي و الإبتكار و دعم تنافسية الشركات الصغرى و المتوسطة و الديوانة و الجباية. و يعتبر هذا البروتوكول جزءا لا يتجزء من الإتفاق و يتم تطبيقه خلال الفترة التي يكون فيها الإتفاق نافذ المفعول.

أما النقاش حول فصول البروتوكول فقد دار حول ما تضمنته من تنصيصات تتعلق بالصيغ و الشروط الخاصة المنطبقة على مشاركة تونس في كل برنامج خاص للإتحاد بما في ذلك المساهمة المالية و إجراءات إعداد التقارير و التقييم، و التي يجب تحديدها في إطار إتفاق مبرم بين المفوضية الأوروبية نيابة عن الإتحاد وتونس.

وتجدر الإشارة إلى أن أحد أعضاء اللجنة لاحظ غياب التنصيص على مقدار المساهمة المالية لتونس في هذه البرامج باعتبار أنه من المهم التساؤل حول طبيعة هذه البرامج لكي يتسنى تقدير مدى المكاسب التي ستعود على المجموعة الوطنية منها مقارنة بما سيتم إنفاقه من المال العام من أجلها.

وكان الاتفاق حاصلا على أهمية دور لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية في متابعة سياسة الدولة في مجال العلاقات الخارجية وفي مراقبة تطبيق الإتفاقيات و البروتوكولات موضوع المصادقة و أيضا تفعيل دور البرلمان في متابعة المفاوضات المتعلقة بتونس كشريك متميز للإتحاد.

ثالثا قرار اللجنة:

قررت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية المصادقة باغلبية اعضائها الحاضرين **على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على بروتوكول** الإتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس لشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة، و المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى، حول اتفاق إطاري بين الجمهورية التونسية والإتحاد الأوروبي بخصوص المبادئ العامة لمشاركة الجمهورية التونسية في برامج الإتحاد، في صيغته الأصلية **وتوصي الجلسة العامة بالمصادقة** عليه.

رئيسة اللجنة **مقرّر اللجنة**

بشرى بلحاج حميدة **ايمن العلوي**

20 15 /

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية و مبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية.

فصل وحيد

تمت الموافقة على اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية و مبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، الملحقة بهذا القانون الأساسي، والمعتمدة في 10 سبتمبر 1998، والموقعة من قبل حكومة الجمهورية التونسية في 10 سبتمبر 1998.

20 15 / 36

مجلس نواب الشعب
الواردات
25 ماى 2015
رمز الإدارة...../عـــدد